مجلة

كلية التربية

جامعة الخرطوم

العدد الثاني عشر

السنة الحادية عشر

سبتمبر ٢٠١٨م

تقرير عن ورشة إجازة التقرير الختامي لمراجعة السياسات التربوية بالسودان بفندق قراند هوليداي فيلا بالخرطوم /الأربعاء ٢٣أغسطس ٢٠١٧م

د . ليلى عبدالرحمن عبدالعظيم كرار
أستاذ مشارك بقسم التربية الخاصة
كلية التربية / جامعة الخرطوم

تقرير عن ورشة إجازة التقرير الختامي لمراجعة السياسات التربوية بالسودان بفندق قراند هوليداي فيلا بالخرطوم /الأربعاء ٢٣أغسطس ٢٠١٧م

د . ليلى عبدالرحمن عبدالعظيم كرار
أستاذ مشارك بقسم التربية الخاصة
كلية التربية / جامعة الخرطوم

مقدمة :

انعقدت الورشة الخاصة بإجازة التقرير الختامي لمراجعة السياسات التربوية في السودان والتي تم تنظيمها بواسطة وزارةالتربية والتعليم،اللجنة الوطنية لليونسكو ،منظمة اليونسكوومنظمة اليونسيف بفندق قراند هوليداي فيلا بالخرطوم يوم الأربعاء الموافق ٢٣ اغسطس ٢٠١٧ م وذلك بغرض مناقشة التقرير الختامي لمراجعة السياسات التربوية بالسودان ثم اجازته من قبل الفريق الوطني (الخبراء التربويّون) .

الهدف من التقرير الختامي لمراجعة السياسات التربوية بالسودان:

إلقاء الضوء على واقع سياسات التعليم في السودان والتعرف على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي نصه (اكمال تعليم اساسي وثانوي مجاني وجيد النوعية ومنصف لجميع الفتيات والفتيان مؤديا إلى نتائج تعلم ملائمة وفعالة وذلك بحلول عام ٢٠٣٠ م).وزارة التربية والتعليم ٢٠١٦م. وسوف ينظر إلى التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف على أنه مقياس رئيسي لالتزام الحكومة والمجتمع الدولي تجاه أهداف التنمية المستدامة .

ولتحقيق هذا الهدف تمت مراجعة لسياسة التعليم في السودان من قبل اليونسكو وحكومة السودان باستعراض تقويم ثلاثة مجالات لسياسة التعليم ذات الأولوية، وهي :

- سياسة المعلّم
- سياسة محو الأمية والأطفال خارج المدرسة
- السياسات والتخطيط

وقد جمعت اليونسكو لاستعراض السياسة التربوية في السودان مصادر معلومات مختلفة منها :
- تقرير خلفية قطرية (CBR) أعده الفريق الوطني .
- ورقة معلومات مرجعية لليونسكو ، توفر معلومات أساسية عن كيفية أداء نظام التعليم في السودان بالمقارنة مع الدول الاخرى .
- استعراض أدب اليونسكو للأعمال الأخيرة المتعلقة بسياسة التعليم في السودان .
- سلسلة من خلال بعثات تتكون من فريق وطني وفريق دولي مكون من موظفي اليونسكو (المقر الرئيسي لليونسكو / مكتب اليونسكو بيروت) بالإضافة إلى خبراء دوليين في مجالات السياسة العامة التي تعتبر حاسمة لتحسين نظام التعليم .

هيكل التقرير:

قام الفريق المتكامل بتقويم شامل لنظام التعليم في السودان شمل :

- خلفية وسياق استعرض فيه التطورات السياسية منذ أن نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦م

خلفية اجتماعية اقتصادية:

تم فيها استعراض التطور النمائي السريع بعد استخراج النفط وزيادة دخل الفرد منذ عام ١٩٩٦ م – ٢٠١١ (المصدر البنك الدولي ٢٠١٦ م)، غير أن انفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١ م تسبب في صدمات اجتماعية انعكس ذلك على دخل الفرد .

-الوضع الديموغرافي :

السودان هو ثالث أكبر بلد في أفريقيا مساحة، وشعبه متنوع من حيث التراث الثقافي والتاريخي معظم السكان مسلمون يتحدثون اللغة العربية بالإضافة إلى اقلية مسيحية صغيرة وبه ١٥٠ مجموعة عرقية وقبلية ذات انتماءات متعددة وحوالي ٩,١ % من السكان هم من الرحل (المصدر وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢ م) ويعيش في السودان ٢٥٤,٧٤ نازح في ديسمبر ٢٠١٥ م (المصدر المفوضية السامية لشؤون النازحين، ٢٠١٥ م) ويعيش به أكثر من ٣٩ مليون شخص، ٣٣,٢ مليون منهم يعيشون في الحضر (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٦ م) ويمثل معدل وفيات الرضع والامهات واحدة من أعلى معدل وفيات الأمهات في العالم، ولكن بالرغم من ذلك من المتوقع ان يستمر تمدد السكان في الارتفاع وتشير بيانات (EMIS) لعام ٢٠١٠ م إلى أن حوالي ٣

مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥- ١٣ سنة لايزالون خارج المدارس مما يجعل الضغط الديموغرافي تهديداً للتعليم باعتبار أن السودان لايزال أمامه طريق طويل يتوقعه لتحقيق التعليم الأساسي.

-النظام التعليمي :

أجرت حكومة السودان إصلاحاً تعليمياً واسعاً لجميع مستويات النظام التعليمي وتم استبدال السلم التعليمي السابق (٦ + ٣ + ٣)بإضافة مرحلة التعليم قبل المدرسة لتصبح جزءً من سلم التعليم العام ويصبح السلم (٢ + ٨ + ٣) وتقسيم السنة الدراسية الى فترتين دراسيتين تم تمديدها من ١٨٠ يوماً إلى ٢١٠ يوم .

وتمثلت الأهداف الرئيسة الثلاثة لإصلاحات التعليم الأساسي والعالي في تعريب التعليم العالي في السودان وإدخال اللغة العربية لغة رسمية في التدريس . (مكتب التربية الدولي ٢٠١٠ م) كما أصبحت القيم والتراث الإسلامي في صلب تطوير المناهج الدراسية وبالنسبة للتعليم العالي كان العلماء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولين عن وضع منهج دراسي جديد وهو إدخال التراث الاسلامي والمعرفة العلمية الفردية .

قوانين وتشريعات التعليم :

يغطي قانون التعليم العام لعام ١٩٩٢م أهداف التعليم العام وأنظمة الامتحانات والسياسات التعليمية والإدارة العامة ، واللغة العربية هي اللغة الرسمية والتعليم الديني إلزامي .وقد ألغى قانون عام ٢٠٠١م المتعلق بتخطيط التعليم العام قانون ١٩٩٢م ونصه (التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم دون تمييز) وإضافة قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩٢ لعام ١٩٩٠م مرحلة ماقبل المدرسة لمدة عامين كجزء لايتجزء من التعليم العام .

وفي عام ٢٠٠٣م صدر قانون لتنظيم التعليم غير الحكومي ، بحيث يمكن للمدارس غير الحكومية تدريس المنهج القومي باللغة الإنجليزية وإضافة مواد إضافية للمناهج الدراسية الوطنية .

وفي عام ٢٠٠٤م صدر قرار وزاري بإصلاح التعليم الثانوي الفني مدته ثلاث سنوات تنتهي بالشهادة السودانية .

وفي عام ٢٠١٠ م صدر قانون الطفل نصه (إن لكل طفل الحق في التعليم مجاناً وعلى الدولة توفير التعليم الثانوي المجاني للأيتام والمعاقين والأطفال مجهولي الهوية ويدرج في المناهج الدراسية التعليم الروحي والديني والتعليم الوطني ومبادئ حقوق الانسان) ، مدى العمر الزمني لمرحلة ما قبل المدرسة (٤-٦ سنوات) ، مرحلة التعليم الاساسي (٦-١٣ سنة) ويركز على المنهج المحوري وينتهي بامتحان شهادة التعليم الاساسي .

المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات والمنهج يتكون من ٩ مواد أساسية؛ أول سنتين هي مشتركة بين جميع الطلاب، وفي العام الثالث عليهم أن يختاروا بين مساقين مختلفين - الأدبي أوالعلمي – وفي نهاية المرحلة يجلس الطلاب لامتحان الشهادة الثانوية السودانية .

يتولى المركز القومي للمناهج والبحث التربوي مهمة إعداد المناهج الدراسية ، كما يتولى التدريب للعاملين في مجال تطوير المناهج. فى عام ٢٠٠٨م قدمت اليونسيف منهجا شاملاً للمهارات الحياتية الذي يجري تنفيذه في جميع أنحاء البلاد .

التعليم العالي :

تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية وضع السياسات وتقويم الخدمات للتعليم العالي ، تمكن النتائج التي يتم الحصول عليها من امتحان الشهادة الثانوية السودانية الطلاب من القبول لخمسة أنواع من المؤسسات : الجامعات الحكومية ،الكليات التقنية ،الجامعات الخاصة ،الجامعات الأهلية الخيرية والكليات الخاصة.

وبعد مراجعة هذه السياسات استنادا إلى البيانات والمؤشرات الخاصة لتنفيذ الهدف الرابع اتضح الآتي :

١- لايزال التعليم الأساسي ينطوي على تكلفة ولايزال يتعين على وليّ الأمر المساهمة في الرسوم المدرسية التي تتحول إلى أن تكون عقبة أمام الحصول على التعليم .

٢- السودان لم يشارك في نتائج تقويم التعلم الدولي على نظام واسع (TTMSS) وهي الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم التي عقدت في عامي ٢٠٠١ م و٢٠٠٧ م وأيضا (PIRLS) التقدم في دراسة القراءة والكتابة الدولية عامي ٢٠٠٦ م و٢٠١١ م ،كماأنه غير مشمول في

٣

امتحانات جامعة جنوب أفريقيا لمراقبة جودة التعليم (SACMEQ) .

٣- الهياكل الأساسية للمدرسة لاتراعي التكيف مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة بالإضافة إلى عدم وجود المعلم المختص والمدرب للتعامل مع هذه الفئات .

٤- على الرغم من أن محو الأمية وتعليم الكبار يمثلان أكبر قطاع فرعي خارج إطار القطاع الرسمي ،فإن الالتحاق يتبع نمطا منتظما ويميل الى التذبذب بشكل كبير من سنة إلى أخرى .

٥- هناك فجوة في مجال المساواة في التعليم تتفاقم بسبب النقص والتوزيع غير المتكافئ للمعلمين المدربين تدريباً مهنياً ولا سيما في المناطق الأقل حظاً في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم قبل المدرسة (اليونسكو ٢٠١٦ م).

٦- تحتاج سياسة إعداد وتأهيل وتدريب المعلّم الى تنسيق قوي ودائم بين الوزارة الاتحادية للتعليم العام (FMOGE) وإدارة التخطيط وإدارة التدريب ،المركز القومي لتدريب المعلمين (NCTT) ،معاهد تدريب المعلمين (TTIS) ،المجلس القومي للمناهج والبحث التربوي (NCCER) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العالي (كليات التربية في الجامعات) وخارج هاتين الوزارتين مجلس المهن التربوية والتعليمية (NCEP) والاتحاد العام للمعلمين السودانين .

٧- لا توجد حالياً قاعدة بيانات وطنية يمكن أن توفر أدلة أو معلومات دقيقة عن وضع المعلمين عن تاهيلهم وتخصصهم وتوزيعهم .

٨--عدم كفاية الترابط بين الإعداد للمعلّم ما قبل الخدمة والتدريب أثنا الخدمة والتطوير المهني.

٩- تفشل كليات التربية في جذب الطلاب المتفوقين الذين بلغوا الحد الأدنى من الدرجة ٧٥% (وزارة التربية والتعليم ٢٠١٢م)

١٠- عدم مشاركة المعلّمين في إصلاح المناهج الدراسية .

١١--عدم كفاية التدريب العملي لطلاب كليات التربية بالجامعات السودانية لفهم دقيق لمحتوى المناهج الدراسية التي يعهد اليهم بتدريسها ، مما ادى الى اجازة زيادة عدد ساعات التربية العملية الى ١٠ ساعات في الكليةالإنموذج التي اعدتها لجنة الدراسات التربوية بالمجلس القومي للتعليم العالي .

وختم التقرير بعدد من التوصيات تساهم في في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يمكن إجمالها في الآتي :

١/ إنشاء نظام إحصائي وطني يتيح معرفة فعالة للمعلمين .

٢/ بناء استراتيجية وطنية لسياسات المعلّم .

٣/ اتباع نهج نظامي لتعليم المعلّمين (ماقبل الخدمة / أثناء الخدمة / التطوير المهني).

٤/ تحسين كفاءات ومهارات الطلاب الملتحقين ببرامج إعداد المعلّمين .

٥/ ضرورة إنشاء أقسام لإعداد معلمي التعليم قبل المدرسة والتربية الخاصة في كل كليات التربية في السودان .

٦/ضرورة التنسيق بين مؤسسات إعداد المعلمين (كليات التربية) ووزارة التعليم العام و ذلك فيما يختص ببرامج التدريب و برامج الإعداد بما فيها المناهج .

٨/ تفعيل الدور التنسيقي للمركز القومي للمناهج والبحث التربوي بين وزارتي التعليم العام والتعليم العالي.

٩/ تحسين توزيع المعلمين علي المستويات المركزية والولائية والمحلية .

١٠/ تحسين مشاركة المعلمين في تصميم المناهج والسياسات.

١١/الإصلاحات التربوية واستخدام استراتيجيات وطرائق التدريس الحديثة والتعلّم النشط

الخاتمة :

هنالك إصلاحات جارية في سياسة التعليم من قبل حكومة السودان في إطار الالتزام بتنفيذ توصيات مؤتمر التعليم ٢٠١٢م،وعلى الرغم من محدودية الموارد المالية المتاحة هناك تقدم مطّرد فيما يتعلق بالحصول على التعليم في مرحلة الأساس . وتوضح الإحصاءات أن نسب القيد الإجمالية كانت في ارتفاع مطردلكل من الفتيات والفتيان من ٦١،٦٣ % الى ٧٦،٧١% (معهد اليونسكو للإحصاء ٢٠١٧م) . وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لاتزال التفاوتات متعددة الابعاد قائمة في السودان (البنك الدولي ٢٠١٢م).

وبالنظر إلى حجم البلد وتنوعه ، هناك حاجة ملحة لتحسين جمع البيانات وإدارتها وتحليلها وتنسيقها ورفع مستواها الى إدارة المعلومات التربوية وستشكل هذه الجهود أساسا للسياسات والتخطيط المستندة إلى الأدلة المتماسكة في جميع انحاء المنظومة . ومن المأمول أن

يكون استعراض السياسات الناتجة بمثابة توجه عام للسياسة العامة لمساعدة الحكومة في تحقيق هذه الاهداف وفي اتخاذ خيارات استراتيجية لتنفيذ خططها في الأعوام القادمة (٢٠١٧- ٢٠٢٢م) التي تحقق أفضل استفادة من الموارد المحدودة والوسائل المتاحة .